سيناريوات تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة

مدخل :

تعيش إسرائيل حالياً مأزقاً سياسياً عميقاً، لم يحدث فيها منذ عام النكبة، وذلك لأن أحزاب اليمين المتطرف تصر على نتنياهو كرئيس للحكومة، ومن جهة ثانية فإن أحزاب المركز واليسار وحزب المهاجرين الروس بزعامة ليبرمان، لا تريد نتنياهو قطعياً رئيسا للحكومة؛ كشخص وكسياسي. وفي ظل حصول كتلة اليمين على 58 مقعدا، وتيار المركز واليسار مع ليبرمان على 47 مقعدا، تبقى القائمة المشتركة التي حصلت على 15 مقعدا هي بيضة القبان، وهي التي تمتلك التأثير في أي اتجاه تسير فيه الأمور. وحول شروط المشتركة، يوجد هناك مستويان، الأول يتعلق بالقضايا الداخلية للمجتمع العربي، مثل: وقف الهدم، والقوانين العنصرية، والعنف والجريمة، والمساواة، والفقر والبطالة، والتجمعات السكنية والاعتراف بالقرى غير المعترف بها.والثاني يتعلق بالجانب السياسي، وموقف "أزرق–أبيض" من عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية، وقضايا ضم الأراضي الفلسطينية.

الواقع الراهن :

بعد عام من الجمود السياسي، شهد ثلاثة انتخابات برلمانية ، وفي ظل أزمة وباء كوفيد– 19 ، كلف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، الاثنين 2020/3/16، رئيس هيئة الأركان السابق زعيم تكتل أزرق – أبيض بيني غانتس بتشكيل الحكومة العتيدة في كيان العدو. وقد دعا غانتس خصمه رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتانياهو للانضمام إليه قائلا "سأفعل كل ما بوسعي لتشكيل حكومة وطنية واسعة في غضون أيام قليلة (...) أردت دائما الوحدة". اضاف : "سأبذل كل ما في وسعي لأتمكن، خلال بضعة أيام، من تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة ووطنية قدر المستطاع".

من هو بيني غانتس؟

ولد بيني غانتس في 7 تموز عام 1957 في كفر أحيم في فلسطين المحتلة لأم من أصل مجري وأب من أصل روماني. والتحق بالجيش في عام 1977، حيث انضم للواء المظليين وتدرج في هذا السلاح حتى صار قائدا له في عام 1995. وفي عام 2011، صار قائدا للأركان. ومن أبرز المهام العسكرية التي تولى قيادتها أثناء وجوده في المنصب عملية "الجرف الصامد" ضد حركة

حماس في قطاع غزة. وقد أثار غانتس الكثير من الجدل بإعلانه الترشح، والذي استهله برفض وجود رئيس حكومة متهم بقضايا فساد، وذلك في إشارة إلى نتنياهو.

اجواء التكليف والتشكيل:

على خلفية تكليف غانتس رسمياً بادر للقول إن الجمهور الإسرائيلي "ضاق ذرعاً بالحقد والكراهية وتعميق الشرخ وعدم الوضوح"، معتبراً أن الجمهور "يتوقع منه أن يخرج البلاد من حالة الشلل والعمل على توحيد الصفوف". وتطرق إلى التصريحات والإجراءات التي رافقت عملية المشاورات للتوصية بتكليفه لتشكيل الحكومة بوصفها "تصريحات عنصرية صعبة، وتهديدات شخصية، ما ينذر بإمكانية انهيار أسس الديموقراطية الإسرائيلية". وأضاف "كما رافقت ذلك محاولات غير شرعية من قبل رئيس الحكومة الحالي للتنصل من إجراءات القضاء والمحاكمة، ومحاولة تقويض الجهاز القضائي، فلا يوجد أي شخص فوق القانون، ولا يوجد أي شخص أهم من المشروع الإسرائيلي الصهيوني".

لقد حصل غانتس على دعم 61 من أعضاء الكنيست البالغ عددهم 120، لكن سبيل الإطاحة بنتنياهو لا يزال صعباً، إذ يجري، على نطاق واسع، بحث تشكيل حكومة وحدة وطنية. فقد كانت القائمة المشتركة، التي تمثّل تحالف الأحزاب العربية الرئيسة في الكنيست، قد أوصت بتكليف غانتس بتشكيل الحكومة المقبلة. كما أوصى رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان، الذي يعتبر بيضة القبان في تشكيل الحكومة، بغانتس. وعقب التكليف بادر غانتس إلى الاتصال برئيس كتلة أحزاب اليمين "يمينا" الوزير نفتالي بينيت، ودعاه الى جلسة مشاورات لتشكيل حكومة واسعة، لكن بينت رفض دعوة غانتس للجلوس واشترط أن يتنصل "أزرق أبيض" من دعم القائمة المشتركة.

كما أجرى غانتس اتصالا برئيس حزب "يهدوت هتوراة"، الوزير يعقوب ليتسمان، ودعاه إلى جلسة مشاورات، بيد أن الأخير رفض ذلك، وهو الموقف الذي عبر عنه رئيس حزب "شاس" أرييه درعي، الذي رفض دعوة غانتس للقاء وإجراء مشاورات لتشكيل الحكومة.

في المقابل، أعلن رؤساء أحزاب "كتلة اليمين" أنهم سيرفضون مرة أخرى الجلوس مع غانتس في حال وجه إليهم دعوة لجلسة مشاورات، وأكدوا بأن طاقم مفاوضات "كتلة اليمين"، هو من يدير أي مفاوضات ائتلافية. وفي السياق نذكر ان غانتس ونتنياهو كانا التقيا في ديوان الرئيس الإسرائيلي وأعلنا في أعقاب ذلك عن عقد لقاء لطاقمي المفاوضات عن الحزبين من أجل التباحث في تشكيل حكومة وحدة. وقالت مصادر مطلعة إن غانتس ونتنياهو لم يبحثا خلال لقائهما في مسألة التناوب على رئاسة الحكومة ولم يناقشا تفاصيل تشكيل حكومة كهذه. واعتبرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الخيارين الوحيدين المطروحين أمام غانتس هما حكومة وحدة أو انتخابات رابعة

للكنيست، مضيفة أنه "تحت رعاية الكورونا يمكن التحدث عن حكومة طوارئ أيضاً". ولفتت الصحيفة إلى أنه " من الصعب معرفة إلى أين ستقودنا الشكوك، وانعدام الثقة والكراهية بين الرجلين، نتنياهو وغانتس، والرفض المطلق لقياديين في أزرق أبيض (يائير لابيد وموشيه يعالون)، على الأقل، للجلوس في حكومة برئاسة نتنياهو" في حال التناوب على رئاسة الحكومة. وأضافت أن "ثمة أمراً واضحاً أكيداً، وهو أنه كلما مرّت الأيام وزاد عدد مرضى الكورونا، ستصبح إمكانية تشكيل حكومة وحدة، أو حكومة طوارئ، حقيقية أكثر".

كذلك رأت صحيفة "هآرتس" أن غانتس لن يتمكن من تشكيل حكومة، وأن "الحكومة الضيقة التي كانت محتملة نظرياً، لم تعد كذلك، بفضل العقائديين تسفي هاوزر ويوعاز هندل" من أزرق أبيض واللذين يرفضان حكومة كهذه مدعومة من القائمة المشتركة". وأضافت أنه إذا تمكن غانتس ونتنياهو من حل المشاكل بينهما، فإن هذا سيكون "حلفاً بين ضعفاء. وتابعت أن الوضع الحالي لن يتغير، وأن نتنياهو سيستمر في المطالبة بأن يتولى رئاسة الحكومة في الفترة الأولى من التناوب. لكنها اعتبرت أن "مصلحة نتنياهو العليا هي الامتناع عن انتخابات رابعة، بسبب التهديد الذي يتعرض له والمتمثل بسن قانون يمنع متهما بمخالفات فساد من تشكيل حكومة".

في السياق، أظهر استطلاع للرأي أن 65 في المئة من الإسرائيليين يدعمون خيار تشكيل حكومة طوارئ تضم "ليكود" و"أزرق أبيض"، في حين عبّر أكثر من 61 في المئة من الإسرائيليين عن معارضتهم لإمكانية تشكيل حكومة أقلية تستند على دعم القائمة المشتركة. وقال 48.1 في المئة من الإسرائيليين إنهم يفضلون إجراء انتخابات رابعة على دعم القائمة المشتركة لحكومة إسرائيلية، فيما قال 13.1 في المئة إنهم لم يحسموا موقفهم من هذه المسألة.

سيناريوات التشكيل :

حسبما أفضت اليه نتائج الانتخابات، فإن لنتنياهو عدد النواب الأكبر الذي يؤيد رئاسته للحكومة، 58 نائبا، إلا أن الوصول إلى أغلبية الحد الأدنى، 61 نائبا من أصل 120 نائبا، ليس بهذه السهولة، ففي كل واحد من السيناريوات المتوقعة، هناك عقبات سياسية، وأخرى قانونية. وتبقى العقبة الأساس أمام الليكود هي رئاسة نتنياهو شخصيا للحزب والحكومة المقبلة. خاصة أنه لو أقصى نتنياهو نفسه عن منصب رئيس الحكومة، لتشكلت حكومة برئاسة الليكود، أو بتناوب مع "أزرق أبيض"، أسرع بكثير مما نتخيل، لأن الفوارق السياسية ليست جوهرية، ولا تمنع شراكة الحزبين في الحكم. اما الاحتمالات الممكن تصورها للتشكيل فهي التالية:

1 – حكومة من دون نتنياهو :

حتى الآن، لا يزال ليبرمان، بيضة القبان، متمسكاً بموقفه ضد رئاسة نتنياهو للحكومة، وهو ليس لديه مشكلة في الانضمام إلى حكومة برئاسة الليكود، لكن ليس برئاسة نتنياهو، وأيضا مع شروط معينة، يطلبها لأنه من دون أن يحقق ولو جزءاً منها على الصعيد العلماني، وفرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، إلى جانب مطالبه السياسية الاستيطانية، يعني نهايته السياسية البرلمانية.

2 – حكومة أقلية بزعامة أزرق أبيض:

تتكون من أزرق أبيض، وإسرائيل بيتنا، وتحالف العمل وغيشر وميرتس، وبدعم من القائمة المشتركة لكنها لن تنضم إلى الائتلاف الحكومى فلم يحدث أن شارك العرب من قبل في تشكيل الحكومة فى ظل تباعد المواقف إزاء القضية الفلسطينية والاتهام الزائف للعرب بدعم الإرهاب؛ ولن يقبل الإسرائيليون أنفسهم ذلك. لقد أعلن رئيس القائمة أيمن عودة إمكانية تسمية غانتس لتشكيل حكومة فى المشاورات النيابية لكن بشرط التراجع عن تصريحات أعرب فيها عن دعمه لتشكيل ائتلاف حكومي من "أغلبية يهودية" وعن تأييده لضم أجزاء من الضفة الغربية.

3 – حكومة وحدة موسعة:

هذا سيناريو ضعيف في الوضع القائم، طالما أن نتنياهو يترأس حزب الليكود. فنتنياهو لن يقبل حكومة يترأسها أولا بيني غانتس، وهذا ما رفضه حينما كانت كتلة الليكود ومعسكرها أقل بمقعدين من الآن، بعد انتخابات أيلول السنة الماضية. وهو يعتبر أنه مع معسكره المباشر، حصلوا على 55% من أصوات اليهود وحدهم. في حين يرفض تحالف "أزرق أبيض" رئاسة نتنياهو للحكومة أولا، وهذا رفضه حينما لم يصدر قرار نهائي بمحاكمة نتنياهو، فكيف سيكون الحال في ظل بدء محاكمته. ولذا فإن احتمالات حكومة موسعة، برئاسة واحد من الاثنين، نتنياهو أو غانتس، تبقى أقرب إلى الصفر.

4 – سيناريو شق الكتل:

أمام الواقع القائم حيث تبدو فيه كل الأبواب مغلقة بدأ الحديث عن انتخابات رابعة،كما بدأ الحديث عن احتمالات الانشقاق في أربع كتل، على الرغم من أنه لا يلوح في الأفق أي مؤشر ولو صغير على تحقق هذه الفرضية،ذلك أنه بحسب القانون لا يمكن لأي مجموعة في كتلة برلمانية معينة أن تنشق عن كتلتها، إلا إذا شكلت ثلث أعضاء الكتلة على الأقل. وعدا هذا، يجيز القانون انشقاق حزب كامل مسجل وشريك في قائمة تحالفية، حتى لو لم يشكل نوابه ثلث الكتلة البرلمانية.
والسيناريوهات هي:

اولاً : أن يقنع الليكود ثلاثة نواب على الأقل في حزب "يسرائيل بيتينو" الذي يترأسه ليبرمان، بالانشقاق عن الكتلة، مقابل إغراءات بحقائب وزارية ومناصب برلمانية، إذ إن حالة التطابق السياسي قائمة كليا بين هذا الحزب والليكود، في حين أن كل الشخصيات التي في الكتلة هي شخصيات ظل، يحركها ويتحكم بأدائها شخص ليبرمان. وهذا احتمال ممكن، ولكن لا يمكن التخمين بأية نسبة.

ثانيا: انشقاق في كتلة "العمل– غيشر– ميرتس"، وهذا احتمال ضعيف؛ فلو صدقت استطلاعات وسائل الإعلام التي نشرت مع اغلاق الصناديق، بأن الليكود وحلفاءه سيحصلون على 60 مقعدا، لكان احتمال انشقاق النائبة أورلي ليفي، رئيسة حزب "غيشر"، بمثابة أمر وارد. ولكن بحصول الليكود وحلفائه على 58 مقعدا، فإنه بحاجة إلى ثلاثة نواب على الأقل.

ثالثا: انشقاق في تحالف "أزرق أبيض"، بمعنى انشقاق واحد من الأحزاب الثلاثة التي تؤلف هذا التحالف. ولكن كل واحد من احتمالات الانشقاق في هذا التحالف، يبدو صعبا للغاية. فالحزب الأقرب لليكود هو حزب يمين استيطاني، "تيليم"، ويترأسه رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون. ولكن يعلون ذاته الذي انشق عن الليكود، غادر حكومة نتنياهو في العام 2016، متهما نتنياهو بتورطه في قضية شراء الغواصات من ألمانيا، وهي القضية التي تكشفت فيها قضية رشاوى وفساد اداري. كما أن نواب هذا الحزب الصغير في التحالف(4 نواب) يعارضون رئاسة نتنياهو للحكومة بسبب قضايا الفساد. والحزب الثاني هو "مناعة لإسرائيل"، برئاسة رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس، الذي ركز حملته ضد نتنياهو في قضايا الفساد، وليس سياسيا، ولهذا يبدو صعبا رؤيته ينفصل عن تحالف يترأسه، كي ينضم لحكومة برئاسة نتنياهو. أما الحزب الثالث وهو حزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد، فهو ليس فقط يرفض فكرة الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو، وإنما أيضا شركاء نتنياهو، وكتلتا الحريديم، شاس وبالذات يهدوت هتوراة الأشكنازية، ترفضان الشراكة مع يائير لبيد الذي له في الكتلة البرلمانية 14 نائبا.

سيناريو الانشقاق الرابع، هو حالة تمرد في حزب الليكود، وهذا يحتاج إلى 12 عضوا على الأقل، من أصل كتلة الليكود التي تضم 36 نائبا. ولا تظهر حتى الآن بوادر لانشقاق كهذا. والدلالة على تماسك الليكود ظهرت في الانتخابات لرئاسة الحزب التي جرت في منتصف كانون الأول الماضي، تمهيدا لانتخابات آذار، إذ حصل نتنياهو على 72% من أصوات الحزب، مقابل 28% لمنافسه غدعون ساعر، الذي لم يجد سوى ثلاثة نواب من حزبه يدعمونه، مقابل 27 نائبا دعموا نتنياهو. وفي مقابل كل هذا، فإنه لا احتمال لانتقال أي من كتلتي المتدينين المتزمتين، شاس ويهدوت هتوراة، لدعم حكومة يرأسها بيني غانتس.

السيناريو الأقوى حاليا خاصة بعدما حسم ليبرمان موقفه بأنه لن يجلس في حكومة برئاسة نتنياهو، وهو ما يتم تداوله، أن هناك توجها لإقامة حكومة أقلية من تحالف "أزرق–أبيض" بدعم

خارجي وشبكة أمان من حزب "إسرائيل بيتنا" و"القائمة المشتركة" من الخارج"،لاسيما أن هذه الأحزاب تقوم بصياغة مشروع قانون سيعرض على الكنيست، يمنع بموجبه تولي أي شخص متهم بملفات جنائية من تشكيل الحكومة؛ وهذا يعني منع نتنياهو قانونيا من التشكيل.

5 – حكومة يمينية:

هذا السيناريو يتمثل بحكومة يمينية تضم الليكود، وشركاء نتنياهو الطبيعيين (الحريديم والصهيونية الدينية)، بالإضافة إلى ليبرمان، الذي سيتعين عليه في هذه الحالة "خيانة" جمهور ناخبيه، والتراجع عن وعوده الانتخابية. خاصة انه قدم لناخبيه وعودًا تؤكد أنه لن يسمح بتشكيل حكومة تمارس الإكراه الديني بمشاركة الحريديم، بما في ذلك مواقفه بما يتعلق بقانون التجنيد، وإتاحة وسائل النقل العام أيام السبت. ويبدو أن تراجع ليبرمان عن وعوده وتصريحاته، في هذه اللحظة، غير ممكن، ما يقلل من احتمال تنفيذ هذا السيناريو.

6 – انتخابات رابعة:

إذا لم يفلح أي من السيناريوهات السابقة، فسيكون الإسرائيليون أمام الخيار الأصعب، وهو الذهاب إلى انتخابات رابعة، وهو ما يعني كلفة اقتصادية وسياسية كبيرة يتحملها المواطن ودافع الضرائب. فتكلفة انتخابات نيسان 2019 بلغت حوالي 520 مليون شيكل، فيما بلغت تكلفة انتخابات أيلول 2019 حوالي 550 مليون شيكل. وبلغت تكلفة انتخابات آذار 2020 نحو 650 مليون شيكل.

استقالة رئيس الكنيست الاسرائيلي وملابساتها

1 – في الحدث:

يوم الأربعاء في 2020/3/25 ، دخل كيان العدو الصهيوني في أزمة دستورية وسياسية معقدة بعد استقالة رئيس الكنيست يولي أدلشطاين (من الليكود)، من منصبه الذي شغله لسبع سنوات متتالية، بضغط من محكمة العدل العليا التي قبلت التماسات كتلة " أزرق– أبيض " وغيرها بإلزامه بفتح البرلمان وإتاحة الفرصة لانتخاب لجان برلمانية ورئيس جديد للبرلمان. وتعتبر الاستقالة سابقة لم يشهد لها الكيان مثيلاً من قبل . وقد قال أدلشطاين بالمناسبة إن "قرار المحكمة

لا يستند إلى لغة القانون، بل هو تفسير أحادي ومتطرف"، مضيفا: " لهذا أستقيل من منصبي كرئيس للكنيست". وقال إن "قرار المحكمة العليا يشكل تدخلاً فاضحًا ومتغطرسًا من قبل القضاء في شؤون الهيئة التشريعية والمنتخبة" واعتبر أن قرار المحكمة " ينتهك سيادة الكنيست ويقوض أسس الديمقراطية الإسرائيلية". يشار الى أن النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ 23، التي جرت يوم 2 آذار 2020، وذلك للمرة الثالثة خلال أقل من عام، لم تكن على هوى رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم اليمين بنيامين نتنياهو. وأظهرت هذه النتائج فوز معسكر أحزاب اليمين واليهود المتزمتين (الحريديم) بـ 58 مقعداً، ومعسكر الوسط – اليسار بـ 40 مقعداً، والقائمة المشتركة بـ15 مقعداً، وحزب "إسرائيل بيتنا" بـ7 مقاعد.

2 – في التداعيات :

فى أعقاب تقديم رئيس الكنيست أدلشطاين استقالته قررت المحكمة العليا الإسرائيلية تعيين عمير بيرتس أكبر النواب سنا لرئاسة الكنيست بصورة مؤقتة. وفي اولى تداعيات الحدث يشير المراقبون إلى أن إزالة إدلشطاين من رئاسة الكنيست ستضعف موقع نتنياهو الذي يواجه بعد عشر سنوات في السلطة ملاحقة قضائية بتهم الفساد، والذي تم تكليف منافسه بيني غانتس بتشكيل الحكومة في أعقاب الانتخابات الاخيرة التي جرت يوم 2 اذار 2020 .

ادلشطاين كان قد ماطل وامتنع بذرائع مختلفة، عن فتح باب البرلمان كي يمنع هو وحزبه المعسكر المنافس برئاسة بيني غانتس، من استغلال أغلبيته البرلمانية(61 من 120 نائبا) لانتخاب لجان برلمانية واستبدال رئيس الكنيست وطرح مشاريع قوانين، منها قانون منع أي نائب من تشكيل حكومة إذا كان متهما بتهم جنائية، وهذا ما اعتبره رئيس الحكومة الانتقالية نتنياهو موجهاً ضده شخصيا، وقال عنه إنه قانون على الطريقة الإيرانية. وكان بعض نواب ووزراء كتل اليمين قد دعوا ادلشطاين لعدم الامتثال لحكم المحكمة العليا، وكان أكثرهم فظاظة وزير السياحة ياريف لافين المقرب من نتنياهو بقوله إن قضاة المحكمة العليا يدوسون بأقدامهم السيادة الإسرائيلية المتمثلة بالحكومة وبالكنيست.

بعد إعلان الاستقالة حمل ادلشطاين على المحكمة العليا واتهمها بتدمير الديمقراطية في إسرائيل والمساس بعمل الكنيست وبمبدأ فصل السلطات في إسرائيل والتدخل الفظ من قبل سلطة قضائية بالسلطة التشريعية. وتابع:" كمحارب سابق ضد نظام استبدادي وكصهيوني وطني أقول هذا قرار مغلوط بل عمى خطير، ولن أدع إسرائيل تتدهور للفوضى أو التورط بحرب أهلية ".

في المقابل، هاجم الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين رئيس الكنيست المستقيل لقراره عدم الانصياع لقرار المحكمة العليا وقال: "يجب علينا جميعا الانصياع لقرارات المحكمة، فلا يخطر

على بال أحد أن لا يطبقها، حتى لو اعتقد أن المحكمة أخطأت فى قرارها. أيا كان الخلاف، يجب علينا ضمان قواعد اللعبة الديموقراطية". اما كتل اليمين فباركت قيام ادلشطاين بإغلاق البرلمان، خاصة أنه بذلك يواصل المماطلة وسلب الوقت من " أزرق- أبيض " ويعيق خطواته ويمنعه من انتخاب رئيس للكنيست ومن طرح مشروع قانون يمنع نتنياهو من تشكيل حكومة كونه متهما بالفساد. كذلك تظاهر عشرات الإسرائيليين قبالة الكنيست وهم يحملون الرايات السود احتجاجا على " الإجراءات الاستبدادية " التي يقوم بها ادلشطاين. وقال عضو الكنيست عوفر شيلح، من كتلة " أزرق – أبيض"، إن قرار إدلشطاين بإغلاق الهيئة العامة ومنع التصويت هو "تحقير للمحكمة العليا". ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن قياديين في " أزرق –أبيض" قولهم إنه إذا قرر إدلشطاين كسر القواعد، ورفض إجراء تصويت على انتخاب رئيس جديد للكنيست، فإنه يتوقع أن يدفع ذلك عضوي الكنيست من الكتلة، يوعاز هندل وتسفيكا هاوزر، إلى تغيير رأيهما والموافقة على دعم حكومة أقلية تؤيدها القائمة المشتركة من الخارج. وأضافا أن رفض إدلشطاين لقرار المحكمة سيعتبر إثارة لحالة فوضى وكحدث طارئ، وأن هذا وضع لن يقبل به هندل وهاوزر، وسيضطرهما إلى فعل كل شيء من أجل تغيير وضع كهذا وبضمن ذلك دعم حكومة أقلية.

3 –غانتس يخلط الأوراق:

أتت خطوة ترشيح غانتس نفسه لرئاسة الكنيست وفوزه بالمنصب، تتويجاً لمسار دراماتيكي بدأ مع رفض رئيس الكنيست الأسبق، يولي ادلشطاين، انتخاب رئيس جديد في أعقاب الانتخابات الأخيرة، الأمر الذي دفع «أزرق أبيض» إلى الاستعانة بـــ«المحكمة العليا» التي ألزمته انتخاب رئيس جديد. وقد حاول ادلشطاين الالتفاف على قرار المحكمة عبر تقديم استقالته، لكنها فرضت انتخاب رئيس جديد للكنيست. بموازاة هذا المسار، نشطت القنوات التفاوضية وأدت إلى بلورة توافق على تقديم غانتس ترشيحه لرئاسة الكنيست، في خطوة عكست الاتجاه الجديد الذي سلكته المفاوضات نحو حكومة طوارئ. وقد جاء ذلك فيما يضغط نتنياهو على غانتس وحزبه من أجل الانخراط في حكومة طوارئ أو حكومة وحدة وطنية برئاسته. ووفق تقارير إعلامية إسرائيلية، سبق ترشيح غانتس اجتماع شمل القيادة الرباعية لتحالف ازرق ابيض، غانتس وغابي اشكنازي ويعلون ولابيد، أدى إلى الفراق بينهم، كون الانتخاب يندرج ضمن صفقة تنطوي على تقديم تنازلات في سياقٍ لتشكيل حكومة طوارئ برئاسة نتنياهو. وأثار هذا المسار غضب أعضاء الكنيست من معسكر اليسار الذين هاجم العديد منهم غانتس، متهمين إياه بـــ«خيانة الملايين من الناخبين». لكن رئيس حزب «العمل»، عمير بيرتس، الذي أدار جلسة الانتخاب بقرار من

«المحكمة العليا»، حذَّر من أن «العنف السياسي مكتوب على الجدار»، لافتاً إلى أنه كان هنا «قبل وبعد مقتل رئيس الحكومة السابق إسحاق رابين».

في المقابل، برر اشكنازي تبني خياره بالقول: «الدولة تواجه أزمة قومية لم تشهدها سابقاً، وهو ما يتطلب قرارات حاسمة»، مضيفاً إنه طوال حياته خدم الجمهور، وإنه لا يستطيع في هذه المدة البقاء جانباً «في الوقت الذي تحتاج فيه إسرائيل إلى حكومة طوارئ قومية».

كذلك، كشفت تقارير إعلامية أن الائتلاف الحكومي المزمع انشاؤه سيستند إلى تأييد 58 مقعداً عن «الليكود» و«يهدوت هتوراة» و«شاس« و«يمينا» إضافة إلى 17 عضواً عن «مناعة لإسرائيل» الذي يتزعمه غانتس، وأيضاً ثلاثة أعضاء عن حزب«العمل». ومهما تكن الدوافع التي يسوّقها غانتس في تبرير خياره، فانها بالتأكيد تستند إلى التحديات على المستوى السياسي والحكومي ومواجهة الآثار الاقتصادية والصحية التي خلَّفها انتشار فيروس كورونا في الكيان. مع ذلك، أتى هذا التطور بموازاة مسار مواجهة تمدّد كورونا في إسرائيل، إذ لوَّح نتنياهو بفرض الإغلاق الشامل وسط تسارع العدوى. وحذَّر من أن رفض الانصياع للتعليمات الجديدة والقيود على حركة المواطنين والأنشطة التجارية سيدفعه إلى «فرض إغلاق كامل في أنحاء البلاد»، مشدداً على أنه «لا مفر من فرض الإغلاق الكامل، باستثناء الاحتياجات الضرورية مثل الغذاء والأدوية، هي مسألة أيام. نقوم بجميع الاستعدادات لذلك لوجستياً وقانونياً». كما لفت إلى خطورة انتشار الفيروس بالقول: «عدد المرضى يضاعف نفسه كل ثلاثة أيام، فبعد أسبوعين يمكن أن نجد أنفسنا أمام آلاف المرضى وسيواجه الكثير منهم خطر الموت». وناشد نتنياهو الإسرائيليين البقاء في المنازل للحد من انتشار الوباء، محذّراً من أنه إذا «لم نتجنّد للدفاع عن أنفسنا، فسنجلب الكارثة»، خاتماً بالدعوة إلى «حكومة وحدة قومية طارئة لمواجهة تحدّي كورونا».

4 – مناورات للحكم والسيطرة:

في محاولات "السيطرة " على البرلمان تسعى الأغلبية البرلمانية برئاسة غانتس لتحسين مواقعها في مفاوضات لا بد أن تستأنف مع " الليكود " لتشكيل ائتلاف حاكم يخرج إسرائيل من دوامتها. وعلى الرغم من أن رئيس الكنيست ليس له دور في العمل السياسي ودوره فقط إدارة الجلسات، إلا أن وجود غانتس في هذا المنصب يسهّل عليه المناورة السياسية، خاصة أن العمل جاد في إصدار قانون يمنع ترشح أي شخص متهم بملفات فساد لرئاسة الوزراء. وكان نتنياهو قال إنه يدعو غانتس للتعاون لأن إسرائيل تعيش ساعة امتحان لقيادتها الوطنية، منوها بحاجة مواطنيها لوحدة تتحرك لإنقاذ حياتهم ومصادر رزقهم. وتابع "هذا ليس وقتا لانتخابات رابعة وكلانا يعلم أن الفجوات بيننا صغيرة ويمكن جسرها وتشكيل حكومة؛ فهيا بنا نلتقي الآن وأنا انتظرك". لكن

مصادر مطلعة في تل أبيب رجحت أن يتم التوافق على تجميد الوضع السياسي الراهن في إسرائيل بحيث تتحول حكومة نتنياهو الانتقالية إلى حكومة طوارئ لستة أشهر لمواجهة تفشي وباء كورونا الذي يتسارع في إسرائيل.

غانتس، من جهته، كان قد عقب بالقول إنه يريد استكمال خطواته داخل الكنيست أولا قبل أن يتفرغ لمحاولات توسيع الحكومة، لافتا الى أن تشكيل لجان برلماني، كالمالية والخارجية والأمن والصحة، ستعالج قضية كورونا. وتابع يقول: " لن تنفع محاولات دق الأسافين والمناورات والهجمات على المحكمة العليا وعلي شخصيا وعلى زملائي". وخلص للقول إنه يريد أولا "استعادة الديمقراطية الإسرائيلية لأداء وظائفها بشكل كامل دون خجل ووجل ومن ثم البحث في مختلف الطرق الممكنة لتشكيل حكومة وحدة تكافح كورونا وتعالج التحديات الأخرى الماثلة أمامنا".

5 – هل من مخرج؟

يبدو أن المخرج الواقعي الوحيد المتبقي لإسرائيل للتخلص من أزمتها السياسية التي لا تقل تعقيدا عن أزمة كورونا هو تشكيل حكومة طوارئ أو حكومة وحدة بين "الليكود" و"أزرق– أبيض"، لأن الانتخابات الرابعة هي بمثابة كابوس بالنسبة للإسرائيليين الذين تعبوا وسئموا من تكرار الجولات الانتخابية. بل إن الانتخابات الجديدة هي الآن خيار غير ممكن التنفيذ اليوم في ظل حالة الطوارئ المعلنة والبدء بإغلاق شبه كامل للبلاد ومنع المواطنين من مغادرة منازلهم إلا بالحالات الضرورية القصوى. كذلك خيار حكومة وحدة ضيقة تعتمد على 61 نائبا وبدعم " كتلة مانعة " أو " سلة أمان " خارجية متمثلة بالقائمة المشتركة لم يعد واقعيا بسبب معارضة بعض نواب كتلة " أزرق – أبيض " لأي تعاون مع المشتركةً. وتستعد إسرائيل لتشكيل حكومة جديدة بعد أشهر من حالة الغموض السياسي، عقب إجراء ثلاثة انتخابات عامة لم تسفر عن نتيجة حاسمة.